

## البيانات الصادرة عن مجلس النواب من ١٩٩٣ الى ١٩٩٧ م

### بيان المجلس حول الأزمة التي مرت بها البلاد عام ١٩٩٣ م

الحمد لله القائل: (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءً فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً). والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فإن ما تمر به بلادنا من مصاعب وما تعيشه من أجواء غير طبيعية أدت إلى شلل مؤسسات الدولة وأجهزتها وأوجدت حالة من الترقب والقلق عند أبناء الشعب ، إن كل ذلك قد فرض على مجلس النواب أن يخصص عدداً من جلساته لمناقشة الأزمة الراهنة وأسبابها والبحث عن مخرج تجنب البلاد الآثار السلبية التي قد تنتج عنها ، وذلك استشعاراً للمسئولية وأداء للأمانة التي يتحملها مجلس النواب ممثل هذا الشعب وممارسة لصلاحياته واختصاصاته الدستورية وحرصاً من المجلس على مصالح الشعب وحياته وأمنه واستقراره والحفاظ على الخيار الديمقراطي الذي ارتضاه الجميع .

وإن المجلس وهو يتابع تداعيات الأزمة السياسية وأثارها السلبية على البلاد والناجمة عن ظروف ما قبل ٢٧/إبريل/١٩٩٣ م التي سحبت نفسها على الأوضاع الحالية وما رافقها من التصعيد وتوتير الأجواء وعدم الاحتكام لصوت العقل وتغليب المصلحة الوطنية العليا على غيرها إنما يؤكد للشعب وقواه السياسية جميعاً أنه معنى بالأزمة باعتباره السلطة التشريعية والرقابية في البلاد .

وإذا كان أبناء اليمن قد استطاعوا تحقيق حلمهم الكبير بإعادة تحقيق الوحدة المباركة يوم ٢٢/مايو/١٩٩٠ م وإعادة اللحمة بين أبناء الشعب اليمني الواحد وحاولوا جاهدين تجاوز سلبيات الماضي وآثار عهد التشطير ، فإن الظروف في الفترة الانتقالية قد أعاقت تجاوز تلك السلبيات بل أضيف إليها ركام آخر من المشاكل والسلبيات لتشكل مجتمعه عوائق كبيرة أمام مسيرتنا النهضوية التي يطمح إليها أبناء شعبنا في كل مجالات الحياة .

ولقد كان الأمل معلقاً على أن انتخابات ٢٧/إبريل/١٩٩٣ م ستكون بداية لمرحلة جديدة تتجاوز فيها البلاد كل السلبيات وتنطلق المسيرة نحو البناء والتطور خاصة وقد أعلن الجميع قبولهم بنتائج الانتخابات التي كانت تتويجاً للانتصار الوحدة وأسست لنظام شوروي ديمقراطي وأفرزت واقعاً سياسياً جديداً نال احترام وتقدير الأشقاء والأصدقاء وإعجابهم مما جعل ذلك أساساً للانطلاقة الديمقراطية اليمنية الحديثة .

إلا إن الأزمة السياسية الحالية قد ألفت بظلالها القاتمة على تلك الصورة المشرقة التي ظهرت بها بلادنا بعد الانتخابات الأمر الذي حتم على مجلس النواب أن يقوم بدوره في استجلاء الأسباب ومعرفة جذور هذه الأزمة وأن يعمل كل ما يستطيع حتى يتمكن بمشيئة الله وعونه ومعه كل اليمنيين من تجاوز آثارها وسلبياتها لنتيحاً للجميع أسباب الانطلاقة نحو العمل بيد واحدة لبناء يمن مشرق زاخر بالعطاء والخير في ظل الثوابت التالية :

- ١- الإسلام عقيدة وشريعة .
  - ٢- الوحدة اليمنية والوحدة الوطنية .
  - ٣- الديمقراطية الشورية والتعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة .
  - ٤- الأمن والاستقرار ، والعدل ، والمساواة ، واحترام الحقوق والحريات ، وصيانة الدماء والأموال والأعراض .
  - ٥- احترام الشرعية الدستورية ومؤسساتها والتزام مؤسسات الدولة بالصلاحيات الدستورية المحددة لها .
  - ٦- اعتماد الحوار الجاد والصادق سبيلاً لحل الخلافات أياً كان نوعها وحجمها .
  - ٧- القوات المسلحة والأمن مؤسسة وطنية يملكها الشعب مهمتها حراسة البلاد والحفاظ على وحدتها وسيادتها واستقلالها وصيانة المكتسبات الوطنية وحماية الشرعية الدستورية بعيداً عن الصراعات السياسية والولاءات الحزبية .
- ولذلك فإن المجلس يؤكد على أن هذه الثوابت ليست محلاً للخلاف والنقاش ولا يجوز المساس بها أو الإساءة إليها من أي طرف بشكل مباشر أو غير مباشر.
- ولقد تابع المجلس الأزمة وعاش بعض جوانبها وعمل على احتوائها وتعامل معها بمسئولية عالية حرصاً منه على مصلحة اليمن وحفاظاً على الوحدة الوطنية والأمن والاستقرار بدءاً من موافقة المجلس على تمديد مدة مجلس الرئاسة حتى تتاح الفرصة لاستكمال التعديلات الدستورية ، ثم إقرار مبدأ التعديل وانتهاءً بانتخاب مجلس الرئاسة في الشهر الماضي ، كل ذلك حرصاً على تجنب البلاد الفرقة والتمزق وقطع الطريق على من لا يريدون الخير لهذا البلد .
- ورغم ذلك فإن الأزمة لا تزال قائمة الأمر الذي أوجب على المجلس أن يطرح القضية للنقاش وفقاً لصلاحياته الدستورية .

وبعد نقاش مستفيض من قبل نواب الشعب واستخلاص مجمل الآراء التي طرحها أعضاء المجلس ، أقر مجلس النواب ما يلي :

أولاً : مبادئ عامة :

- ١- الحفاظ على الثوابت واعتبار المساس بها خيانة عظمى يحاكم مرتكبها وفقاً للدستور.
  - ٢- الاحتكام في كل قضايا الخلاف إلى الحوار الجاد عبر المؤسسات الدستورية وعدم اللجوء إلى القوة أو استخدام العنف بأشكاله المختلفة ، ورفض الإرهاب بمختلف صورته.
  - ٣- حماية الوحدة والحفاظ على الأمن والاستقرار في البلاد وبناء دولة المؤسسات والقانون واعتبار ذلك مهمة جميع أبناء اليمن بكل فئاتهم .
  - ٤- لا يجوز أن تؤدي أي أزمة إلى تعطيل أعمال مؤسسات وهيئات الدولة أو إعاقة الحكومة عن تنفيذ برنامجها الحكومي.
- وعلى مجلس الرئاسة حث الحكومة والتعاون معها على تنفيذ برنامجها وتذليل الصعوبات التي قد تعترضها ، فالحكومة مسئولة أمام مجلس الرئاسة ومجلس النواب .

ثانياً : التوجيهات :

- ١- يوجه الحكومة بإلزام الجهات المختصة بوقف المهاترات الإعلامية والإثارات المناطقية والطائفية وعلى كبار مسئولى الدولة وقف التصريحات الصحفية والخطابات التي تصعد الأزمة.
- ٢- يوجه الحكومة بإزالة أي مظهر من مظاهر التوتر ورفع النقاط العسكرية المستحدثة وعدم استحداث أي أوضاع عسكرية جديدة .
- ٣- يوجه الحكومة بسرعة إلزام الأجهزة المختصة بتقديم المتهمين بحوادث الاغتيالات والتفجيرات والتقطعات وإغلاق الأمن للمحاكمة العلنية وتعقب الفارين منهم أينما كانوا وتقديمهم للقضاء .

٤- يؤكد المجلس بأن على الحكومة أداء مهامها وممارسة اختصاصاتها المخولة لها دستورياً والعمل على تنفيذ ما تضمنه برنامجها المقدم لنيل ثقة المجلس وتعقيب المجلس عليه ، وتقديم تقرير مفصل إلى المجلس عما تم تنفيذه وخاصة في القضايا العاجلة التي تمس أمن المواطن ومعيشته وما لم ينفذ منها وأسباب عدم التنفيذ حتى يتخذ المجلس ما يراه إزاءها .

٥- أقر المجلس تشكيل لجنة من أعضائه لمتابعة وتقصي الحقائق حول الأزمة وحول الأوضاع العسكرية والاختلالات والحوادث الأمنية وفي مقدمتها حادثة اغتيال كامل محمد عبد الله الحامد وتقديم تقرير عاجل إلى المجلس

٦- أقر المجلس استدعاء الحكومة للحضور أمامه خلال أسبوع لاطلاعه على كل ما يتعلق بجوانب الأزمة .

وسيظل المجلس في حالة انعقاد دائم حتى تنتهي الأزمة .

والمجلس وهو يعلن هذا فإنه يناشد جميع أبناء الشعب بمختلف فئاته وقواه السياسية ، أن يكونوا عوناً للمجلس في أداء مهمته وأن يعمل الجميع على حماية الوحدة والحفاظ عليها وقطع الطريق على من يريد إذكاء الفتنة بين أبناء الشعب الواحد ، وأن يحرصوا على إشاعة أجواء المحبة والوئام في المجتمع وأن يبتعدوا عن كل ما من شأنه إيجاد الفرقة والنزاع .

(ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ... ) صدق الله العظيم

وقفنا الله جميعاً إلى سواء السبيل وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

صادر عن مجلس النواب - صنعاء

بتاريخ ٢١/جماد الأول/١٤١٤هـ

الموافق ١١/٥/١٩٩٣م

## بيان مجلس النواب حول المذبحة التي ارتكبتها الصهاينة في الحرم الإبراهيمي الشريف

وقف مجلس النواب بالجمهورية اليمنية أمام المجررة التي تعرض لها المصلون في الحرم الإبراهيمي الشريف يوم الجمعة ١٥/رمضان/١٤١٤هـ الموافق ١٩٩٤/٢/٢٥م وذلك على أيدي المحتلين الصهاينة أثناء تأدية صلاة الفجر والتي ذهب ضحيتها العشرات من الشهداء.

والمجلس وهو يعبر عن استنكاره الشديد لتلك المذبحة البشعة فإنه يدين مثل هذه الأعمال الإرهابية ويناشد المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان الوقوف بحزم ضد مثل هذه الأعمال الإجرامية التي تعكس الرغبة الدفينة لدى الصهاينة في استئصال شعب من جذوره لا ذنب له إلا الرفض للإحتلال العاشم لأرضه كما يناشد المجلس المجتمع الدولي توفير الحماية الدولية لأبناء الشعب الفلسطيني وبما يحقق له استرداد كافة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني .

صادر عن مجلس النواب - صنعاء

بتاريخ ١٥/١٠/١٤١٤هـ

الموافق ٢٧/٣/١٩٩٤م

## بيان مجلس النواب حول أحداث عمران المؤسفة ٢٨/٤/١٩٩٤م

الحمد لله رب العالمين القائل (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وأصحابه أجمعين .  
فقد تابع مجلس النواب تفاقم الأزمة السياسية منذ بدايتها وبذل جهوداً مكثفة لإنهاءها وخلال ذلك أتاح الفرصة تلو الفرصة لقوى الائتلاف والحوار المباشر للخروج من الأزمة بحلول يرتضيها جميع الأطراف .  
لقد كان المجلس ومعه كل جماهير شعبنا يعتقد بأن التوصل إلى وثيقة العهد والاتفاق والتوقيع عليها سوف ينهي الأزمة السياسية التي عكست نفسها سلباً على كل جوانب الحياة اليومية للمواطنين .

إن مجلس النواب وهو يتابع التداعيات العسكرية المؤسفة التي حدثت في عمران ظهر يوم أمس الأربعاء الموافق ٢٧/٤/١٩٩٤م وراح ضحيتها العديد من أبناء شعبنا في القوات المسلحة ليعبر عن بالغ أسفه وقلقه من تلك الأحداث ويوجه وزارة الدفاع وقيادة القوات المسلحة بالتوقف فوراً عن استخدام السلاح بين الأخوة أبناء الشعب الواحد والجيش الواحد وأن يلتزموا جميعاً بتوجيهات الشرعية الدستورية الممثلة للشعب والتقيد بمهامهم الدستورية في حماية السيادة الوطنية والشرعية .

كما يناشد الجميع التوقف الفوري عن استخدام السلاح وإلغاء كافة المظاهر العسكرية التي تؤدي إلى الاحتكاك في المعسكرات وفي مناطق الأطراف ، كما أن المجلس ومعه كافة أبناء شعبنا يدينون استخدام القوة وكل الذين تسببوا في إشعال الفتنة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بين أبناء الوطن الواحد .

ويطالبون السلطة التنفيذية بتقديم المتسببين للمحاكمة فور الانتهاء من إجراءات التحقيق خلال أسبوع واحد .

يكلف المجلس لجنة الدفاع والأمن بالتحرك إلى عمران للتحقيق فيما حصل وتقديم تقرير عاجل إلى المجلس بذلك ، ويؤكد المجلس على ما ورد في بيانه الصادر

بتاريخ ١٩٩٣/١١/٥م وخاصة فيما يتعلق بالوحدة اليمنية والوحدة الوطنية ،  
واعتبار القوات المسلحة والأمن مؤسسة وطنية يملكها الشعب مهمتها حراسة البلاد  
والحفاظ على وحدتها وسيادتها واستقلالها وصيانة المكتسبات الوطنية وحماية  
الشرعية الدستورية بعيداً عن الصراعات السياسية والولاءات الحزبية ، وكذا  
احترام الشرعية الدستورية ومؤسساتها والتزام مؤسسات الدولة بالصلاحيات  
الدستورية المحددة لها .

كما أن المجلس يؤكد على قراره الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٧م والمتعلق بوثيقة  
العهد والاتفاق وتقييد كل السلطات بتنفيذ بنودها .

وفي الأخير يؤكد المجلس على أن ما حدث ويحدث من تداعيات عسكرية لا يمكن  
اعتباره شأنًا يخدم الوحدة الوطنية بل يصب في نهاية الأمر في صف أعداء الوحدة  
اليمنية ودعاة الانفصال .

نسأل الله أن يقي شعبنا شر الفتنة ما ظهر منها وما بطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

صادر عن مجلس النواب - صنعاء

بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٨م

بيان مجلس النواب الذي أصدرته هيئة الرئاسة إلى كافة  
أفراد وصف وضباط القوات المسلحة اليمنية في ٣/٥/١٩٩٤م

الحمد لله القائل (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) والقائل (واتقوا فتنة لا  
تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله  
وأصحابه أجمعين.

إن هيئة رئاسة مجلس النواب وهي تتابع التطورات العسكرية والتوترات الناشئة  
عنها لتعبر عن أسفها الشديد لاستمرار هذه التطورات وتعتبرها انجراراً وراء  
تحقيق رغبات أعداء الوحدة والديمقراطية .

وبهذا فإن هيئة رئاسة المجلس توجه نداءها إلى كافة أفراد وصف وضباط القوات  
المسلحة والأمن حزب اليمن الكبير في كل المعسكرات والمواقع في الجمهورية  
اليمنية بضرورة التعقل وضبط النفس ورفض أي مؤامرة تدعو إلى الاقتتال وتعتبر  
ذلك مسؤولية إنسانية وأخلاقية ووطنية يضطلع بها أبناء القوات المسلحة والأمن  
وسوف يسجل لهم التاريخ هذا الموقف العظيم الداعي إلى الحفاظ على الأرواح  
والممتلكات وفي مقدمة ذلك صون الوحدة اليمنية أغلى وأسمى ما تحقق بفضل  
نضالاتهم الشريفة .

والهيئة تحمل الأخ رئيس مجلس الرئاسة وأعضاء مجلس الرئاسة المسؤولية الكاملة  
فيما يصيب البلاد من إزهاق للأرواح وإهدار للأموال والممتلكات وتهديد الوحدة .

والله الهادي إلى سواء السبيل.

صادر عن مجلس النواب – صنعاء

بتاريخ ٢٣/١١/١٤١٤هـ الموافق ٣/٥/١٩٩٤م

## بيان مجلس النواب حول إعلان حالة الطوارئ

وإسقاط شرعية علي سالم البيض ٥/٥/١٩٩٤م

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد الصادق الأمين وعلى آله وأصحابه إلى يوم الدين .

يا أبناء الشعب اليمني الموحد العظيم.

إن مجلس النواب وهو يتابع الأحداث المتلاحقة والخطيرة التي تمر بها البلاد منذ بداية الأزمة ليؤكد أنه قد أعطى الفرصة تلو الفرصة للحوار الجاد والصادق الهادف إلى إخراج البلاد مما تعيشه أملاً أن يعود الجميع إلى رشدهم ويضعوا الوحدة والديمقراطية فوق كل الاعتبارات والحسابات الحزبية الضيقة .

وفي سبيل ذلك فقد بذل المجلس جهوداً كبيرة للحيلولة دون تطور الأمور والوصول بها إلى ما وصلت إليه اليوم ، وجمد المجلس استخدام بعض صلاحياته الدستورية مؤقتاً حرصاً منه على الوحدة واستمراريتها ، وكذا وحدة المجلس كمؤسسة دستورية تمثل اليمن الموحد لكي يقطع الطريق أمام المغامرين الذين لا يريدون الخير لهذا الوطن .

أما الآن وبعد أن وصلت الأمور إلى حد الزج بالقوات المسلحة في أتون حرب خاسرة وسفك للدماء وإزهاق للأرواح وإهدار لممتلكات وإمكانيات القوات المسلحة درع الشعب وضرب للمدن الآمنة وفي مقدمتها عاصمة دولة الوحدة عاصمة اليمن التاريخية فقد أصبح لزاماً على مجلس النواب أن يقوم بمسئوليته وأن يمارس صلاحياته الدستورية كاملة والتي تراث في استخدامها فيما مضى .

ولكل ذلك فإن المجلس يحمل الطغمة الانفصالية في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني وعلى رأسهم على سالم البيض المتمرد على الشرعية الدستورية وصانع الأزمة المسؤولة كاملة عما جرى ويجري ، وقد قرر إسقاط الشرعية عنه وعن زملائه الانفصاليين ويعتبر المجلس أن ما يقومون به من نشاطات وما يتخذونه من قرارات غير شرعية ولا تمثل الجمهورية اليمنية .

والمجلس يعتبر أن الأعمال الرعناء التي تقوم بها العناصر الانفصالية في الحزب الاشتراكي انعكاساً للنفسية المريضة لهؤلاء الذين لا يحتكمون إلى الدستور أو القانون ولا يطبقون نتائج الديمقراطية التي يتشدقون بها طوال الفترة الماضية .

ومجلس النواب وقد وقف أمام الإجراءات التي اتخذتها القيادة الشرعية من إعلان حالة الطوارئ ، فإنه يناشد المواطنين التزام الهدوء وضبط النفس والتعاون مع السلطات الشرعية في مواجهة أعداء الوحدة ودعاة الانفصال من بعض قيادات وعناصر الحزب الاشتراكي اليمني ، كما أنه يناشد أبناء القوات المسلحة جميعاً الالتفاف حول القيادة الشرعية وتنفيذ توجيهاتها والوقوف في خندق القوات المدافعة عن الوحدة والديمقراطية فواجبهم حماية الأموال والممتلكات وصون الأعراس ودماء الأبرياء ، كما أن المجلس يناشد القوى الخيرة في الحزب الاشتراكي الراضة للحرب والانفصال أن تقف مع الشرعية والوحدة والديمقراطية.

والله ولي الهداية والتوفيق..

صادر عن مجلس النواب - صنعاء

بتاريخ ٢٥/١١/١٤١٤ هـ الموافق ٥/٥/١٩٩٤ م

## بيان مجلس النواب حول الإعلان الانفصالي

الحمد لله القائل (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . . .وبعد:

فإن مجلس النواب الممثل الشرعي لجميع أبناء اليمن الموحد والمعبر عن إرادتهم ، استشعرا منه للمسئولية الوطنية الملقاة على عاتقه وإدراكاً لخطورة ما تشهده البلاد في هذه الفترة قد قطع إجازته وعقد جلسته الأولى من دور الانعقاد السنوي الثاني يوم السبت ١٧/ذي الحجة/١٤١٤ هـ الموافق ٢٨/مايو/١٩٩٤م حيث خصصها للوقوف أما العمل الخياني الذي أقدم عليه علي سالم البيض وعصابته الانفصالية ضد وحدة البلاد وسيادتها واستقلالها وذلك بالإعلان الانفصالي الصادر يوم ٢١/مايو/١٩٩٤م.

ونظراً لخطورة هذا العمل الذي يعتبر خيانة وطنية عظيمة وخرقاً للدستور ومساساً بسيادة واستقلال الجمهورية اليمنية ووحدة أراضيها ، فقد ناقش نواب الشعب هذا العمل الخياني من جميع جوانبه الدستورية والقانونية والسياسية في ضوء نصوص الدستور والقوانين النافذة والمصالح الوطنية العليا للبلاد، وبناءً على تلك النقاشات والنصوص الدستورية والقانونية فإن مجلس النواب يقرر ما يلي :-

١- بطلان إعلان البيض الانفصالي باعتباره خرقاً للدستور وكافة القوانين النافذة في الجمهورية اليمنية .

٢- يعتبر المجلس هذا الإعلان ليس فقط تمرداً على الشرعية بل اعتداءً صارخاً على إرادة الشعب اليمني ووحدته واستقلاله وسيادته وأمنه واستقراره ويجب على كافة القوى الوحدوية والديمقراطية وكافة أبناء الشعب الوقوف ضده والتصدي له بمختلف الوسائل باعتباره عملاً إجرامياً يستوجب محاكمة البيض ومن وقف بجانبه بتهمة الخيانة العظمى استناداً للدستور والقوانين النافذة .

٣- إن مجلس النواب كهيئة تشريعية يمثل الشعب كاملاً ويتخذ قراراته بالأغلبية في اجتماعات رسمية وفقاً للدستور ولائحته الداخلية ، ولا يحق لأي عضو أو مجموعة أعضاء أن تعقد اجتماعاً أو تصدر قراراً خارج مقره وهيئة رئاسته ، يؤكد بطلان ما أقدمت عليه تلك العناصر التي زعمت أنها تمثل كتلة الحزب الاشتراكي والتي وافقت

على إعلان البيض الانفصالي، ومثل عملها اعتداءً على وحدة اليمن واستقلاله وسلامة أراضيه .

كما أن مجلس النواب يناشد كافة الدول الشقيقة والصديقة احترام مواقفها والتزاماتها تجاه الجمهورية اليمنية كدولة مستقلة ذات سيادة عضو في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ، وعدم التدخل في شئونها باعتبار ما يجري شأنًا داخلياً لا يحق لأي دولة التدخل فيه وفقاً لدستور الجمهورية اليمنية وميثاق الجامعة العربية والمواثيق الدولية .

ويؤكد المجلس أن أي تدخل من أي دولة أو منظمة إقليمية أو عالمية يمثل بادرة خطيرة سيطيل أمد الفتنة وينقلها من الدائرة اليمنية إلى الدائرة العربية والدولية ، ويفتح الباب للاعتراف بحركات التمرد في عدد من البلدان ، الأمر الذي يوسع شقة الخلاف بين البلدان الضالعة فيه.

إن مجلس النواب وهو يقدر المواقف البطولية للقوات المسلحة التي تزود عن الوحدة وتحمي الشرعية ليدعو العلي القدير أن يسندها ويوفق خطاها ويدعو كافة أبناء الشعب اليمني للوقوف لمساندة القوات المسلحة لحماية الوحدة والشرعية بشتى الوسائل المادية والمعنوية.

ويهيب المجلس بالجنود والصف والضباط الذين يخضعون لأوامر الزمرة الانفصالية أن ينضموا إلى جيش الوحدة والشرعية حفاظاً على مكانتهم في نفوس أبناء الشعب وصوناً لرصيدهم النضالي .

والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

صادر عن مجلس النواب – صنعاء

بتاريخ ١٨/ذي الحجة/١٤١٤ هـ الموافق ٢٩/٥/١٩٩٤م

## بيان المجلس حول الأحداث في الشيشان (١)

السيد/ رئيس مجلس الدوما الروسي

السادة/ أعضاء المجلس

تحية طيبة .. وبعد

إن مجلس النواب في الجمهورية اليمنية يتابع باهتمام بالغ ما يجري اليوم على الأراضي الشيشانية من عدوان وسفك للدماء والذي يعتبر وصمة عار كبرى على جبين النظام الروسي ولا يمكن لشعب روسيا العظيم الذي اختلطت دماؤه بدماء مسلمي شعب الشيشان دفاعاً عن حرية الإنسان وحقه في إختيار نظامه وفلسفة حياته أن يقبل اليوم وفي أواخر القرن العشرين بتكرار ما حصل إبان الحرب العالمية الثانية من محاولة فرض الهيمنة ضد شعوب الإتحاد السوفيتي السابق .

إننا نذكركم بالتاريخ الذي لم تنساه شعوب المنطقة والإنسانية جمعاء ونطالبكم باسم ممثلي شعب الجمهورية اليمنية بصفتم ممثلي الشعب الروسي أن تجسدوا روح التضحيات الجسام والدماء المشتركة التي قدمها شعبا الشيشان وروسيا في سبيل الحرية وحق الإختيار ضد الهيمنة وأن تتدخلوا وتمنعوا بصورة عاجلة حرب الإبادة التي تقوم بتنفيذها الآلة العسكرية الضخمة ضد شعب الشيشان الصغير والذي لا يتعدى عدد سكانه أحد أحياء العاصمة موسكو وناشد مجلسكم الموقر العمل على حل الخلافات عن طريق الحوار المباشر بين الأطراف المعنية.

عبد الله بن حسين الأحمر

رئيس مجلس النواب

الجمهورية اليمنية صنعاء

بتاريخ ١٤١٥/٧/٢٤هـ

الموافق ١٩٩٤/١٢/٢٦م

## بيان مجلس النواب حول المأساة التي يمر

### بها شعب جمهورية البوسنة والهرسك من إبادة وتصفية

تابع مجلس النواب في الجمهورية اليمنية بقلق بالغ ما يجري من تصفيات جسدية وتطهير عرقي وانتهاك للأعراض والحرمان والقيم الإنسانية في جمهورية البوسنة والهرسك منذ ثلاث سنوات من قبل المعتدين الصرب وذلك أمام مرأى ومسمع من الهيئات والمنظمات الدولية والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وبقية دول وشعوب العالم أجمع.

إن مجلس النواب في الجمهورية اليمنية بقدر ما يستنكر ويدين تلك الأعمال الوحشية اللا إنسانية في الإبادة الجماعية لشعب مسالم ليس له ذنب إلا أنه متمسك بعقيدته الإسلامية وبأرضه وبحقه في الحياة الحرة الكريمة ، فإنه يطالب الهيئات والمنظمات الدولية وكافة دول العالم وفي مقدمتها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي التي فقدت هي الأخرى هيبتها بسبب ما تتعرض له قواتها المرابطة في المناطق والمدن التي حدها مجلس الأمن كمناطق آمنة منزوعة الأسلحة وتحت حماية الشرعية الدولية يطالب بضبط المعتدين الصرب.

كما يطالب مجلس النواب الممثل للشعب اليمني برلمانات الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وبرلمانات العالم وشعوبها باتخاذ موقف إيجابي وإنساني من هذه القضية الإنسانية ومعالجة قضايا الشعوب بصورة متساوية وواقعية بعيدة عن التعامل بمعايير مختلفة وبعيدة عن المصالح ، خاصة ونحن نجد أن قضايا أخرى تتخذ فيها مواقف وقرارات حاسمة وسريعة، وكما يتم اتخاذ تدابير لحماية الطيور والحيوانات البرية والبحرية فالأولى حماية البشر ورفض انتهاك حقوق الإنسان الذي يتم على أرض شعب البوسنة والهرسك أو في غيرها من دول العالم التي تعاني من نفس الانتهاكات.

والله الموفق ،،،

صادر عن مجلس النواب – صنعاء

٢٥/صفر/١٤١٦هـ

الموافق ٢٣/٧/١٩٩٥م

## بيان مجلس النواب حول قرار الكونجرس الأمريكي المتعلق بنقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس الشريف

إن مجلس النواب اليمني في الجمهورية اليمنية وفي الوقت الذي يعبر فيه عن قلقه واستيائه إزاء القرار الذي أتخذه الكونجرس الأمريكي بنقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مدينة القدس الشريف ، والذي يعد مخالفة صريحة لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالأراضي العربية المحتلة والحقوق الشرعية للشعب العربي الفلسطيني ولا ينم عن إدراك للمخاطر والأبعاد المترتبة على صدور مثل هذه القرارات التي تسيء إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية كراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط فإنه يطالب الكونجرس الأمريكي بالعدول عن هذا القرار الذي لا يخدم عملية السلام في المنطقة ويؤثر في نفس الوقت سلباً على مسيرة العلاقات العربية الأمريكية التي نحرص على تطويرها وتعزيزها لما فيه مصلحة الجميع.

والله الموفق،،

صادر عن مجلس النواب - صنعاء

بتاريخ ٤/١١/١٩٩٥م

بيان مجلس النواب حول الاعتداء  
بيان المجلس حول الاعتداء الإريتري

على جزيرة حنيش اليمنية

إن مجلس النواب الممثل لأبناء الشعب اليمني في الوقت الذي يؤكد على الروابط التاريخية بين الشعبين اليمني والإريتري وحرصه على استمرارها وتعزيزها وتطوير علاقة حسن الجوار والاحترام المتبادل بين البلدين ، فإنه يعبر عن قلقه وإدانتته واستنكاره البالغ للاعتداء الإريتري الغادر على جزيرة حنيش الكبرى اليمنية التي تعتبر تاريخياً وقانونياً جزءاً لا يتجزأ من الأرض اليمنية ، كما أن الشعب اليمني الذي وقف إلى جانب الشعب الإريتري خلال مختلف مراحل نضاله الطويل لنيل حريته واستقلاله لم يكن يتوقع مثل هذا العدوان الغادر الذي يعد انتهاكاً صارخاً للمواثيق والقوانين والأعراف الدولية وإساءة إلى الروابط التاريخية والعلاقات الحميمة بين الشعبين وإلى علاقة حسن الجوار والاحترام المتبادل بين البلدين .

إن مجلس النواب وهو يؤكد حرص الشعب اليمني على أمن واستقرار منطقة البحر الأحمر وتأمين حركة الملاحة فيه واحترام المواثيق والقوانين والأعراف الدولية والحفاظ على علاقة حسن الجوار والاحترام المتبادل مع مختلف الدول المطلة على البحر الأحمر فإنه يحمل الحكومة الإريتيرية مسؤولية زعزعة الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأحمر وعرقلة الملاحة الدولية وتعريضها للخطر وافتعال الخلافات وخلق الذرائع للأطماع الخارجية في هذه المنطقة الهامة والحيوية .

لقد تابع مجلس النواب مجمل المواقف الإقليمية والدولية التي أدانت العدوان الإرتيري الغادر والجهود المبذولة لاحتواء الأزمة وتجنيب المنطقة مخاطر التوتر والصراع والمجلس وهو يثمن هذه المواقف والجهود وإعطاء الوساطة الفرصة لبذل مساعيها الخيرة في حل المشكلة بالحوار والطرق السلمية ، فإنه يؤكد تمسك الشعب اليمني بسيادته على جزيرة حنيش الكبرى وحقه في إزالة آثار العدوان والدفاع عنها طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية التي تعطي الدولة المعتدى عليها حق استخدام كافة الوسائل المشروعة لصد العدوان عن أراضيها .

إن الشعب اليمني الذي أثبت بكل فئاته وقواه السياسية ومنظماته الجماهيرية والمهنية التفافه ووقوفه صفاً واحداً في مواجهة مختلف التحديات والمخاطر التي تمس سيادته واستقلاله وسلامة أراضيه ليؤكد حرصه على إشاعة أجواء الأمن والسلام ونبذ مبدأ استخدام القوة للاستيلاء على أراضي الغير كما أنه يحذر الحكومة الإرتيرية من مغبة الاستمرار في عدوانها والتمادي في انتهاك سيادة الأراضي اليمنية ويحملها مسئولية النتائج المترتبة على مثل هذه المواقف اللامسؤولة.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل،،

صادر عن مجلس النواب – صنعاء

بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣١م

## بيان مجلس النواب حول الأحداث الجارية على الساحتين الفلسطينية واللبنانية

الحمد لله القائل : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم ، إن الله لا يهدي القوم الظالمين) والقائل : (فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين) والقائل : (لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا) صدق الله العظيم

والصلاة والسلام على رسوله القائل : (المؤمن للمؤمن كالبنيان أو كالبنيان يشد بعضه بعضاً)

فقد ناقش مجلس النواب يومي الثلاثاء والأربعاء ١٤-١٥/ذي القعدة/١٤١٦ هـ الموافق ٢-٣/إبريل/١٩٩٦م تطورات الأحداث على الساحتين الفلسطينية واللبنانية وأصدر البيان التالي:

أولاً : على الصعيد الفلسطيني يؤكد المجلس على حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه تجاه الممارسات الإرهابية والقمعية التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي من اعتقال للأبرياء وهدم للمنازل واستباحة للدماء والأعراض بصورة تنتافي مع كافة الأعراف والمواثيق والقوانين الدولية ، ويدعو المجلس أبناء اليمن حكومة وشعباً إلى مناصرة الشعب الفلسطيني ودعم نضاله العادل من أجل استرداد كافة حقوقه المغتصبة وإقامة دولته المستقلة كما يناشد المجلس المجتمع الدولي الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني والعمل على إلزام إسرائيل بتنفيذ كافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وإيقاف غطرستها والتمادي في استخدام الإرهاب ضد المواطنين العزل من السلاح ، وإنه لمن دواعي الأسف أن يوصف بالإرهاب والتطرف أولئك الذين يدافعون عن أوطانهم وأعراضهم وحقهم في الحياة والحرية والعيش الكريم ، على مرأى ومسمع من الجميع في وقت يقدم فيه الدعم السياسي والمادي للمعتدين الإسرائيليين الذين يمارسون الإرهاب بأبشع صورته وأشكاله بصورة تنتافي مع ما يدعو إليه المجتمع الدولي من مكافحة الإرهاب ورعاية حقوق الإنسان وحفظ السلام والأمن الدوليين .

وفي هذا الاتجاه يطالب المجلس المجتمع الدولي بكافة هيئاته ومنظماتها اتخاذ التدابير العاجلة والسريعة لرفع الحصار الجائر على الشعب الفلسطيني نظراً لما يترتب عليه من تجويع يستهدف الموت البطيء لشعب بأكمله ، ويؤكد على ضرورة السعي الحثيث لإطلاق سراح المعتقلين في السجون الإسرائيلية ، وبهذا الصدد يشير المجلس إلى أن استمرار الحصار على الشعبين العراقي واليمني لم يعد له ما يبرره ، ويطالب مجلس

الأمن الدولي باتخاذ القرارات السريعة التي تكفل إنهاء هذا الحصار الذي أصبح يهدد حياة شعوب بأكملها .

ثانياً : على الصعيد اللبناني : يعبر المجلس عن استنكاره وشجبه الشديدين لما تقوم به إسرائيل من إعتداءات متكررة على الجنوب اللبناني تروغ فيها الأمنيين في بيوتهم ودور عباداتهم وتسفك دماء الأبرياء والأطفال والشيوخ والنساء دون أدنى إعتبار للمواثيق والأعراف الدولية التي تكفل لكل دولة حق الحفاظ على سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها ومن هذا المنطلق يدعو المجلس أبناء الشعب اليمني إلى الوقوف إلى جانب الشعب اللبناني وتقديم كافة الدعم السياسي والمعنوي له ، كما يطالب المجلس الدول العربية والإسلامية وكافة دول العالم اعتبار ما تقوم به إسرائيل خروجاً على الشرعية الدولية وتحدياً لإرادة المجتمع الدولي وعليه فإن الواجب يقتضي بذل الجهد من أجل رفع الظلم والعدوان الجائر على لبنان الملتزم بكافة قرارات مجلس الأمن .

وفي الختام يدعو مجلس النواب اليمني كافة برلمانات العالم لممارسة الضغوط على حكوماتها من أجل اتخاذ مواقف إيجابية تجبر إسرائيل على الإذعان لقرارات الشرعية الدولية حتى لا تكون هي الاستثناء الوحيد من تلك القرارات .

ويثمن المجلس الموقف الرسمي لبلادنا الداعم والمؤيد للحق العربي المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين ومرتفعات الجولان السورية وجنوب لبنان وبنوه المجلس إلى أهمية تفعيل دور الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ويدعو رؤساء البرلمانات العربية والإسلامية إلى عقد لقاء تشاوري من أجل مناقشة القضايا والمستجدات التي تهم الأمة العربية والإسلامية .

والله الموفق..

صادر عن مجلس النواب - صنعاء

بتاريخ ١٥/١١/١٤١٦ هـ الموافق ٣/٤/١٩٩٦ م

## بيان مجلس النواب حول الاعتداء الأمريكي على الشعب العراقي الشقيق

تابع مجلس النواب اليمني بقلق شديد الضربات الصاروخية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على الشعب العراقي الشقيق بدوافع عدوانية ليس لها ما يبررها سوى النزعة الاستعمارية الهادفة إلى انتهاك السيادة الوطنية لدولة عضو في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وكافة المنظمات الدولية .

إن اللجوء إلى العنف ظاهرة استكبارية من شأنها ليس فقط تهديد وحدة وسلامة أراضي العراق بل وتتجاوز ذلك إلى إظهار الوجه البشع للنظام العالمي الجديد الذي يخفي أهدافه تحت مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان التي طالما أتخذ منها مبررات لتمير أهداف استعمارية تجيز لدولة اقتطاع جزء أو أكثر من أراضي دولة مستقلة ذات سيادة كما هو الحال في إعطاء الولايات المتحدة الضوء الأخضر لتركيا في اقتطاع جزء من الأراضي العراقية لإقامة ما يسمى بالحزام الأمني على طريقة الأسلوب الإسرائيلي في جنوب لبنان .

إن مجلس النواب اليمني وهو يعبر عن إدانته واستنكاره لهذا العمل العدواني البشع الذي تشنه دولة عظمى بحجم الولايات المتحدة الأمريكية على دولة عربية مستقلة ذات سيادة كتب على أبنائها أن يعيشوا في ظل الحصار حياة أسوأ من الموت ليعتبر أن هذا العمل العدواني والقبيح على الشعب العراقي ومنشأته وأراضيه قد حال دون تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٩٨٦) النفط مقابل الغذاء كأحد المؤشرات الإيجابية لتفهم المجتمع الدولي للظروف المأساوية التي يعيشها أبناء الشعب العراقي الصامد بوجه التحديات .

إن مجلس النواب اليمني إذ يعلن رفضه واستنكاره للعدوان الأمريكي على الشعب العراقي الشقيق وتوسيع مناطق الحظر الجوي واقتطاع جزء من الأراضي العراقية لإقامة مناطق تركية آمنة ، يهيب بالحكومات والشعوب العربية والمنظمات البرلمانية والإقليمية والدولية إلى اتخاذ مواقف موحدة لإيقاف العدوان الأمريكي المستمر على الشعب العراقي الشقيق واتخاذ التدابير العاجلة للحيلولة دون تنفيذ المخططات الاستعمارية .

إن مجلس النواب اليمني باعتباره أحد المؤسسات الدستورية للجمهورية اليمنية يدعو الحكومة اليمنية والشعب اليمني بشكل خاص والحكومات والبرلمانات العربية والإسلامية بشكل عام إلى التصدي بحزم لمثل هذه المخططات الاستعمارية التي تعمل من خلالها الدول الكبيرة على ابتلاع الدول الصغيرة بصورة ليس لها ما يبررها من الناحيتين القانونية والشرعية.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نناشد الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي إلى سرعة إلغاء الحصار المفروض على الشعب العراقي والسعي الحثيث لإصدار قرار عاجل برفعه بعد أن انتهت الأسباب التي أدت إلى فرضه ولم يعد لها ما يبررها بعد أن نفذ العراق جميع التزاماته.

صادر عن مجلس النواب - صنعاء

بتاريخ ٢٥/ربيع الثاني/١٤١٧هـ

الموافق ٨/٩/١٩٩٦م

### **بيان مجلس النواب حول قيام السلطات الإسرائيلية بتوسيع وفتح نفق تحت الحرم القدسي الشريف وأبنيته**

تابع مجلس النواب اليمني بقلق شديد ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية المتطرفة من إمعان في القتل لمسيرة السلام ابتداءً بالتخلي عن التزاماتها السابقة ومروراً بفتح النفق الهادف إلى تشويه المعالم والمقدسات الإسلامية ونهاية بالمجزرة التي سقط ضحيتها عشرات القتلى ومئات الجرحى من الفلسطينيين العزل من السلاح .

إن مجلس النواب اليمني الذي أعرب عن إدانته ورفضه لهذه الأساليب الوحشية التي اعتادت التلذذ بدماء شعب يناضل من أجل حقه في الحياة والحرية والاستقلال ، يهيب بالمجتمع الدولي القيام بواجباته القانونية تجاه الشعب الفلسطيني ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن الشرعية الدولية ويذكر أبناء الأمة العربية والإسلامية بأن من يهن يسهل

الهوان عليه وأي هوان أفضع من الواقع الذي آلت إليه الأوضاع على امتداد خطوط  
المواجهة مع العدو الصهيوني الذي لا يحتكم إلا للقوة .

إن مجلس النواب اليمني وهو ينطلق من الإحساس بمشاعر الحزن والألم على أولئك  
الشهداء والجرحى الذين تستباح دماؤهم وأعراضهم وأموالهم وحقوقهم من قبل حكومة  
(نتنياهو) المتطرفة يؤكد أنه لا بديل أمام حكومات الأقطار العربية سوى البحث عن  
مقومات القدرة في أنفسهم وشعوبهم بما يمكنهم من إيقاف هذه المسرحية التي تضع آخر  
مسمار في نعش مسيرة السلام .

ويتساءل أين هي الشرعية الدولية والمواقف الحازمة للدول العظمى بقيادة الولايات  
المتحدة الأمريكية من هذه المذابح البربرية التي تمكن للعقل الهمجي من استخدام أرقى  
المبتكرات العسكرية للقرن العشرين .

إن ما يحدث في فلسطين ولبنان يؤكد بأن حكومة (نتنياهو) تمثل دور الجزائر في ذبح  
مسيرة السلام وتريق دماء الشعب العربي الفلسطيني فوق كل المقدرات التي تهم الإنسانية  
المؤمنة بحق الشعوب بالحياة والحرية والاستقلال .

إننا نهيب بجميع القوى الديمقراطية البرلمانية في العالم أن تقول لا للقتل والإبادة وانتهاك  
الحقوق والحريات والقرارات الدولية وفي مقدمتها القوى الديمقراطية في الولايات  
المتحدة الأمريكية التي لازمت الصمت وهي التي أقامت الدنيا ولم تقعدا حينما استخدم  
العراق حقه في الحفاظ على وحدة أراضيه وزادت على ذلك بأن حشدت كل ما لديها من  
الأساطيل والطائرات والصواريخ لتهديده.

الرحمة للشهداء والنصر لمسيرة الحرية والسلام القائم على الحق والعدل.

صادر عن مجلس النواب -

صنعاء بتاريخ ٣٠/٩/١٩٩٦م

## بيان هيئة رئاسة مجلس النواب حول الذكرى السنوية الأولى لمجزرة قانا التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي

إن هيئة رئاسة مجلس النواب وهي تقف أمام الممارسات الاستفزازية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية سواء في جنوب لبنان أو الأراضي المحتلة وتتابع بقلق بالغ المواقف المتشددة لحكومة نتنياهو إزاء كافة مساعي السلام في المنطقة العربية والتي سيكون من نتائجها تقويض عملية السلام برمتها وتفجير الأوضاع بصورة خطيرة جداً لتحمل الحكومة الإسرائيلية النتائج المسبقة لهذه التصرفات التي بدت مؤشرات جلية وواضحة .

إن هيئة رئاسة مجلس النواب وهي تذكر بكافة قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني وكذا القرارات ذات الصلة بالاحتلال الغاشم لجنوب لبنان وتستذكر الأحداث الدامية والمجزرة الرهيبة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قانا اللبنانية ، لتعلن عن دعمها الكامل للشعب اللبناني وحقه المشروع في الدفاع عن نفسه وتحرير كافة أراضيه المحتلة في الجنوب كما تعبر عن استنكارها وشجبها للممارسات الإسرائيلية التي لا تنسجم مع الاتفاقيات الموقعة بين العرب وإسرائيل .

واستناداً إلى كل ما سبق ، فإن هيئة رئاسة مجلس النواب لتتهيب بالمجتمع الدولي تحمل مسؤولياته والقيام بواجباته القانونية والأخلاقية تجاه حماية الشعب اللبناني الذي يتعرض للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة في محاولة للنيل من سيادته وتجزئة أراضيه وهو أمر لا يمكن السكوت عنه ولا قبوله مهما كانت الظروف والأحوال .

الرحمة لشهداء قانا والنصر للسلام العادل والشامل.

والله ولي الهداية والتوفيق،،،

صادر عن هيئة رئاسة مجلس النواب - صنعاء

بتاريخ: ١٨/٤/١٩٩٧م